كلمة ونص

ميشيل خياط

ارمها وربك يرويها

تجمهر بضعة أطفال ترافقهم أمهم على جسر فوق نهر بردى بمحاذاة قلعة دمشق، وراحوا ينظرون بدهشة إلى النهر المتدفق بقوة، صانعاً شلالات غير معهودة ...!

غالباً ما يكون النهر في تلك المنطقة، مكب قمامة فكيف تغير ...؟ إنها الأمطار الجيدة والثلوج التي انهمرت حتى الآن، معلنة عن سنة رطبة اشتقنا إليها.

تذكرت حواراً أجريته مع الدكتور جميل فلوح خبير المياه السوري، المدير العام الأسبق، للموارد المائية في محافظتي دمشق وريفها، قال لي في سياقه، إن بردى في السنوات الخيرة مطرياً يستمر في الجريان حتى نهاية حزيران.

ولكن تمنيت أن نستفيد من هذا الجريان المائي الغزير، عبر سد يدخر للصيف الحار ماء نظيفاً نسبياً بدلاً من الإرواء بمياه ملوثة بنسبة ٥٠٠ بالمئة، تنساب من مجرى بردى بصفته مجروراً كبيراً للنفايات السائلة.

وهذا السد مدروس منذ زمن بعيد واسمه سد العاذلية، سيحتضن الماء الفائض عن نهري بردى والأعوج في السنوات الخيرة.

لم يحظ هذا السد بمن يتبناه، وغاب تحت حجج واهية، وظلت دمشق من دون سد في بلد لـ١٦٤ سداً في مختلف المحافظات السورية.

وبين وقت وآخر يطلب مني أحفادي أن أساعدهم في كتابة موضوع تعبير «مدرسي» عن بردى، فأمضي وقتاً جميلاً مع نهر تغنى به الشعراء، من أحمد شوقي (سلام من صبا بردى أرق) إلى سعيد عقل (يا فيك يا بردى عهد أعيش به عمري ويسرقني من حبه القمر) وجورج صيدح (حلمت أني قريب منك يا بردى أبل قلبي كما بل الهشيم ندى) ونزار قباني (بردى يا أبا النهور جميعاً يا حصانا يسابق الأيام، كن بتاريخنا الحزين نبياً يتلقى من ربه الإلهاما).

ولقد لفت انتباهي أن أياً منهم لم يتنبأ بالمصير الأسود الذي انتهى إليه نهر خصته المطرية الكبيرة فيروز برائعتها: مر بي يا واعداً وعدا مثلما النسمة من بردى تحمل العمر تبدده آه ما أجمله بردى.

قرأت على محرك البحث غوغل أن هذا النهر كان في العام ١٩٠٥، يدير خمس عنفات لتوليد الكهرباء في التكية بسهل الزبداني، وكان يشغل ١٧ طاحونة في دمشق العام ١٩٢٠.

ولعل من أوائل من لفتوا الانتباه إلى تأثير الزيادة السكانية في دمشق على هذا النهر هو الأستاذ عبد العزيز العظمة في كتابه (مرآة الشام)، إذ أشار إلى أن تلك الزيادة أدت إلى تلوث النهر ما قاد إلى تمديد قسطل حديد من نبع الفيجة إلى دمشق، لتوفير مياه آمنة للشرب، ومع تفاقم الزيادة السكانية تم إنجاز قناة على يد لجنة مياه عين الفيجة، عبر أنفاق داخل الجبال من نبع الفيجة إلى دمشق في العام ١٩٣٢.

وهنا نلاحظ أول ترابط ما بين نبع الفيجة ونهر بردى، فهذا النهر يتدفق بغزارة عندما يفيض نبع الفيجة ويطرح الماء الفائض عن حاجة سكان دمشق إلى مياه الشرب، في مجرى نهر بردى الذي يمر بمحاذاة النبع المذكور، وما من شك أن تلك الغزارة التي تصل في شتاءات السنوات الخيرة إلى ٣٥٣٠ في الثانية، هي نتاج غزارة في الثلوج الذائبة والأمطار.

وبهذا المعنى فإن بردى الذي نتوق إليه غزيراً هو هبة المطر، وثمة سبيل إلى مطر وفير يكمن في غرس ملايين الأشجار واستعادة أشجار الغوطتين والعودة بدمشق إلى جذورها كفيحاء.

لا تستهجنوا، أن المؤتمرات البيئية السنوية cop27 مثلاً تحدثت عن مشروع إقليمي شرق المتوسط لغرس ٥٠ مليار شجرة، حصة السعودية منها ١٠ مليارات شجرة خلال ثلاث سنوات.

بالتعاطف الشعبي سنقوى.

لقد أرسل لي الأستاذ يحيى بوغو الخبير الدولي في منظمة الصحة العالمية ملخصاً عن مقالة لخبيرة التغذية المصرية سالي فؤاد جاء فيه تحت عنوان (ارميها وربك يرويها)، إنه في تايلاند وماليزيا، طبقوا مبادرة عدم إتلاف بذور الفواكه والبقوليات، بل تجفيفها في الشمس ثم وضعها في أكياس ورقية واصطحابها في النزهات إلى (البرية) ورميها هناك، ما أحدث وفرة هائلة في البلدين بالأشجار والبقوليات وبهذه الطريقة الفعالة والبسيطة ساهموا في حفظ الأرض للأجيال القادمة.

(ارمها وربك يرويها).

٢,٩ مليون رغيف من الخبز التمويني يستهلكها الحلبيون يومياً

محافظ حلب لـ«الوطن»: ١٥ مجموعة عمل مشتركة و٧٢ فريقاً لمراقبة الأسواق

٦,٣ مليارات الليرة المخالفات التموينية.. و٩٧٥ ضبطاً خلال شهرين

محمود الصالح

كشف محافظ حلب حسين دياب عن تشكيل ١٥ مجموعة عمل مشتركة من جهات الإدارة المحلية والتموين على مستوى المحافظة لها صفة الضابطة العدلية تقوم بمراقبة الأسواق وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين هذا بالإضافة إلى تشكيل ٧٢ فريق عمل في الوحدات الإدارية في المدينة وريف المحافظة مهمتها إجراء جولات ميدانية ومستمرة على الأسواق والفعاليات التجارية ومراقبة عملها وإعلام الجهات المختصة حال الوقوف على أي مخالفة لاتخاذ الإجراء المناسب بحقها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن دياب أن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تقوم بمراقبة الأسواق ومنافذ البيع للمواد التموينية بقطاعيها العام والخاص وضبط الأسعار وتنظيم الضبوط بحق المخالفين حيث تقوم سنوياً بتحرير ما يقرب من ٦ آلاف ضبط تمويني وقد سجلت منذ بداية العام ولغاية بداية الشهر الحالي ما يقرب من ٩٧٥ ضبطاً تناولت عدم الإعلان عن الأسعار وعدم تنظيم فواتير ومواد مجهولة المصدر والامتناع عن البيع والبيع بسعر زائد والتلاعب ببدل أداء الخدمة ولحوم مخالفة للمواصفات وغش وتدليس في البضاعة المعروضة للبيع وبيع مواد إغاثية وبيع مواد منتهية الصلاحية ومخالفات في عمل الأفران (نقص وزن، سوء صناعة) والاتجار بالدقيق والخبز والمحروقات وغيرها من المخالفات.

وبيّن دياب أن قيمة تغريم المخالفين بلغت نحو ٦,٢٦٧,٣٠١,٠٠٠ ليرة وبلغت قيمة التسوية نحو ٧٠ مليوناً، مشيراً إلى أنه تمت إحالة المخالفين إلى القضاء المختص لتحريك الدعوى العامة بحقهم.

وعلى صعيد فرع المؤسسة السورية للتجارة بحلب ذكر دياب أنه ومنذ تحرير محافظة حلب من الإرهاب في نهاية عام ٢٠١٦ وبمتابعة من المحافظة تمت إعادة تأهيل ٥٥ صالة وتفعيل منافذ صالات البيع العائدة للمؤسسة والتي بلغت لغاية تاريخه ٨٢ صالة، بالإضافة إلى افتتاح عدد من المراكز لدى الجهات العامة لتأمين الخدمات للعاملين فيها وبنحو ٢٨ منفذاً.

وأوضح دياب أنه يتم ضمن هذه الصالات تقديم الخدمات المنوطة بالمؤسسة لبيع المواد الغذائية واللحوم والألبان والأجبان والخضر والفواكه وبأسعار مناسبة للسوق وتوزيع المواد المقننة على البطاقة الالكترونية وبيع مادة الخبز في بعض الصالات بالتنسيق مع السورية للمخابز لتخفيف الازدحام عن الأفران وبيع المياه المعدنية للمواطنين والمنشآت السياحية بالإضافة إلى العديد من النشاطات منها تقديم سلة غذائية وبأسعار مخفضة في شهر رمضان المبارك وإقامة معارض السجاد في مطلع فصل الشتاء والقرطاسية في بداية العام الدراسي وبأسعار منافسة وإتاحة إمكانية الشراء بالتقسيط للعاملين في الدولة وقد حققت المؤسسة إيرادات مالية تجاوزت ١,٤ مليار ليرة سنوياً.

وفيما يتعلق بعمل فرع المخابز في حلب أوضح المحافظ أن فرع السورية للمخابز بحلب حقق تقدماً واضحاً في تأهيل وتفعيل واستثمار للمخابز الموجودة في المحافظة حيث تم وضع ٢٢٠ مخبزاً في الخدمة منها ١٨٧ مخبزاً خاصاً و٣٣ مخبزاً احتياطياً وتموينياً من أصل ٥٢ مخبزاً وبفارق ٢٠ مخبزاً لم يتم وضعها في الخدمة لتاريخه لوقوعها ضمن مناطق خارجة عن السيطرة، بالإضافة إلى افتتاح مخبز جديد في ريف المحافظة.

ولفت دياب إلى تشغيل مخبز في مدينة حريتان يعمل كلياً بنظام الطاقة الشمسية وباستطاعة ٤٠ كيلو فولط كتجربة رائدة على مستوى المحافظة، مشيراً إلى أن المخابز في المحافظة تقوم بانتاج ٤٥٥ طناً من مادة الخبز يومياً «أي ما يعادل ٢,٦ مليون رغيف خبز يومياً» يتم بيعها من خلال منافذ البيع في الأفران والمؤسسة السورية للتجارة والمعتمدين المرخصين أصولاً الذين بلغ عددهم على مستوى المحافظة ٩٢٠ معتمداً وذلك لتخفف عن المواطنين أعباء الحصول على الرغيف سعياً من المؤسسة لتقديم الخدمة للمواطنين بالشكل اللائق.

إشكالات كبيرة في حصول الحرفيين على مخصصات الغاز.. والمحافظ يوجه بمعالجة الأخطاء

السوداء– عبير صيموعة

اشتكى بعض أصحاب المنشآت الحرفية والمطاعم على ساحة المحافظة من معاناتهم جراء النقص الشديد بمادة الغاز الصناعي التي يتم تزويد منشآتهم بها عن طريق البطاقة الذكية، مؤكدين في شكواهم أن حصولهم على مخصصاتهم كان يسيراً إلا أنه منذ خمسة شهور تقريباً بدأ ظهور الأزمة التي استمرت بالتفاقم حتى تاريخه مما دفعهم إلى استجرار المادة من السوق السوداء التي وصل سعر تبديل الأسطوانة الواحدة فيها إلى ٤٥٠ ألف ليرة.

وأعادوا السبب إلى أن فرع المحروقات في المحافظة لم يقم بإغلاق الدورة الثانية المعمول بها الماضي لمادة الغاز الصناعي وفتح دورة جديدة لتوزيع المادة على الفعاليات علماً أن الدورة وبحسب ما أشاروا إليه ضمن برنامج تكامل مدتها شهران، مؤكدين أن عدم إغلاق الدورة الثانية أدى إلى استنفاد كامل الكميات الإجمالية المخصصة للبطاقات ولم يتم تزويد الفعاليات بمخصصاتها مما دعاهم إلى طلب التزود بمادة الغاز بشكل استثنائي عن طريق لجنة المحروقات المركزية في المحافظة بهدف استمرار عجلة العمل ضمنها وخاصة مع موسم أعياد الأم والمعلم وغيرها.

كما أشارت الشكاوى أنه خلال العام الماضي تم تنفيذ حسم عشوائي على أغلب البطاقات من قبل شركة تكامل وتخفيض كميات كبيرة من المخصصات من دون معرفة السبب.

من جهتهم أشار عدد من أصحاب الفعاليات الجديدة على ساحة المحافظة أنه رغم الكشف على منشآتهم وتقدير احتياجها من مادة الغاز الصناعي منذ أكثر من ستة أشهر إلا أنه وحتى تاريخه لم يتم تفعيل بطاقاتهم للحصول على المادة لأول مرة.

ولفت البعض إلى أنهم طالبوا بتعديل المخصصات وتفعيل البطاقات التي تم توقيفها لأسباب معينة تتعلق باللجنة لتقدير الاحتياج وخاصة أنه تم إبراجهم ضمن جداول جرى الموافقة عليها من قبل لجنة المحروقات إلا أنه لم يتم تفعيلها ما أدى إلى حرمانهم من مخصصاتهم وألحق ضرراً بأعمالهم ومورد رزقهم.

بدوره عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع المحروقات سمير الملحم أوضح أنه بناء على تلك الشكاوى تم الاجتماع بأصحاب تلك المنشآت في اتحاد الحرفيين في المحافظة لمحاولة تجاوز الإشكالية وتأمين المخصصات المطلوبة من مادة الغاز الصناعي لزوم تشغيل منشآتهم، لافتاً إلى أنه بعد الاجتماع تم التواصل مع فرع المحروقات والذي بين أنه يتم فتح الدورة بعد تنفيذ ٩٠ بالمئة من مخصصات المحافظة الموجودة على برنامج تكامل.

وأضاف: وبعد المتابعة تبين بأنه يوجد كمية من الأسطوانات المخصصة للبطاقات المغلقة من قبل لجنة تقدير الاحتياج بسبب توقف أصحاب المنشآت عن العمل والبالغ عددها نحو ٦٠٠ بطاقة مخصص لها نحو ١٣ ألف أسطوانة موجودة على برنامج تكامل من ضمن الكمية الإجمالية المطلوب تنفيذ ٩٠ بالمئة منها لفتح الدورة الجديدة وبذلك لا يمكن تنفيذ الـ٩٠ بالمئة من المخصص مع وجود تلك البطاقات المغلقة.. وأكد الملحم أنه بناء على جميع تلك الإشكاليات والشكاوى من أصحاب الفعاليات وجه محافظ السويداء إلى معالجة جميع الأخطاء التي طالت عملية المخصصات والبطاقات بشكل سريع وفوري برفع جداول لتصحيح الأخطاء الواردة وعودة المخصصات الحقيقية للمنشآت.

وبين أنه تم تقديم اقتراح للجنة المحروقات بضرورة زيادة نسبة الغاز الصناعي من إنتاج فرع المحروقات في السويداء من ٧ بالمئة إلى ١٢ بالمئة لكون كمية الإنتاج الكلية للغاز قليلة بالنسبة لباقي المحافظات بسبب العدد السكاني لأن نسبة ٧ بالمئة غير كافية لتأمين الحد الأدنى لاحتياج الفعاليات على ساحة المحافظة.

لم يتم عرض المشروع على أعضاء المجلس

الأمبيرات تثير مشكلة في جديدة عرطوز

رئيس المجلس: وجهنا إنذاراً للمتعهد لإيقاف العمل حتى إبرام العقد

القنيطرة - خالد خالد

طالب عضوا المجلس البلدي في تجمع جديدة عرطوز الفضل خليل الجاسم وطارق المرزوقي رئيس المجلس بتوضيح قيام أحد الأشخاص (متعهد أمبيرات) وقيامه بتركيب وتمديد لوحات كهربائية للتغذية عن طريق المولدات ضمن البلدة ووضع معدات وكرفانات عائدة له على أملاك البلدية وقيامه بتركيب العلب على جدران المنازل والإعلان عن موضوع الاشتراك بخدمة الأمبيرات بجميع أرجاء التجمع.

وبحسب كتاب للعضوين تم رفعه إلى رئيس المجلس البلدي وحصلت «الوطن» على نسخة منه أكدا أنهما كأعضاء في المجلس البلدي لم يتم عرض الموضوع على المجلس ولم يتم اتخاذ قرار رسمي وأصولي حول التعاقد مع أي جهة خاصة، ومع أي متعهد لتلك الغاية.

وطالبا رئيس المجلس التوضيح بالسرعة الكلية والرد بشكل خطي على كتابهما المسجل في ديوان البلدية وتزويدهما بالعقد المبرم والشروط في حال وجود عقد وتوجيه إنذار فوري للمتعهد لمخالفته، وفك التركيبات والتمديدات كافة في حال عدم وجود عقد مع البلدية، وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية!

رئيس المجلس يوضح

وبيّن رئيس مجلس بلدة تجمع جديدة عرطوز أيمن محمود أن أحد المستثمرين تقدم إلى البلدية بطلب من أجل تنفيذ أعمال تغذية كهربائية عن طريق مولدات كهربائية ليصار إلى توزيعها على المواطنين مع تقديم خدمات للبلدة كإضاءة الشوارع وتخديم الدوائر الحكومية والمدارس ودعم أسر الشهداء.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح محمود أنه تمت مناقشة الموضوع بجلسة المجلس رقم ١ في اليوم السادس من الشهر الأول حيث تمت الموافقة بالإجماع على السماح للمستثمر باستثمار قطعة الأرض العائدة للبلدية والواقعة خلف وحدة المياه، منوهاً بأن المشروع يسهم في تأمين مياه الشرب للمواطنين، مع استعداد المستثمر إنارة الشوارع وتأمين الكهرباء لجميع الدوائر الحكومية بشكل مجاني.

وأكد أنه تم عرض الموضوع على محافظة القنيطرة من أجل الاطلاع والموافقة على تنفيذ المشروع بالكتاب رقم ٢٠ تاريخ ٢٠٢٤/١/١٥، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مانع لدى مجلس البلدة بتنفيذ المشروع.

ولفت محمود إلى أن محافظة القنيطرة ردت على كتاب المذكور أعلاه في ٢٠٢٤/٢/٢٧ بكتابها رقم ٤٢٢ تفيد بأن الموضوع غير منظم ولم تصدر فيه أي تعليمات خاصة، وعملاً بأحكام قانون الإدارة المحلية والبيئة ١٠٧ لعام ٢٠١١ ولاسيما المادة ٦١ منه التي تبين اختصاصات مجلس المدينة والبلدة ومنها البند ٢٠ الذي يعطي الحق في تولي السلطة التنظيمية في كل أمر لا تفترض السلطة المركزية تنظيمه إلى مجلس المدينة أو البلدة أو البلدية.

وأضاف: وبناء عليه أعادت المحافظة كتاب مجلس البلدة لوضع أسس وضوابط تنظيمية لعقود الاستثمار ببيع الطاقة الكهربائية «أمبيرات» ضمن نطاق عمل المجلس لعدم وجود تعليمات صادرة عن الجهات المركزية بهذا الخصوص، وخاصة بعد أن تم الإقرار من مجلس البلدة وعلى مسؤوليته جميع الإجراءات القانونية والمالية أصولاً.

وأكد رئيس المجلس أنه تم توجيه إنذار إلى المستثمر لإيقاف كل الأعمال لحين تنظيم العقد مع البلدية أصولاً.

وكان أبناء من تجمع جديدة عرطوز الفضل اشتكوا عبر ممثليهم في مجلس المحافظة من قيام مستثمر بتركب شبكة أمبيرات كاملة بالتجمع قبل أن يحصل على الترخيص من البلدية أو يقوم باستئجار أرض من البلدية بشكل قانوني وفق عقود مبرمة ومصدقة أصولاً»، حيث قام بتمديد كابلات وعلب وصل وعدادات ووضع غرف (كرافانات) بأرض ملك للبلدية والبلدية لم تقم بأي أجراء، وتساءلوا: كيف يسمح للمستثمر بتمديد الشبكة قبل أن يأخذ هذه الرخصة، وأين المجلس البلدي من ذلك، وهل نحن في غابة أم في دولة قانون.